

حدیث الاحمد خطاب السادات

11



والمذاهب!

خطابه الاخير ، الى الرئيس السادس بمصراء فايبلت معابين كثيرة كانت تتسمى على الارض .. والرئيس السادس في خطابه لم يرفض فكرة المبارز ، على الاقل انه سو الذى قدماه .. نعم ان الرئيس السادس لديه اقتسام عميق بالعمل من اجل مستقبل اكثر ديمقراطية لصر .. لانه يرى في هذا الضمان النهائي لل والاستقرار الجديد في البلاد .. ولكننا فعلم الرئيس في خطابه هو انه وضع قضية الديمقراطية في اطارها التاريخي الصحيح .. تم طالب بمناشة تشريعية واسعة من هذا النطلق ..

٤٦

ولا يوجد عاقل في الرأي العام المصري يرفض مبدأ الديمقراطية بل ولا حتى بمبدأ الوصول يوماً إلى أحزاب جماهيرية حقيقة تعبر عن صالح وآراء الشعب المختلفة بشتى تitarاتها ...

ولكن الذى هدلت هو ان وسائل الاعلام طرحت القضية على الرأى العام المصرى طرحا خطاطنا هو الذى ادى الى هذه الببلة وادى الى كثير من المخاوف ! ..
لقد بدا ان الحوار قد استقطب بين تناهين ..

اتجاه قدم الديمقرطة للناس على أساس أنها رغب كامل لكل محدث خلال عشرين سنة من النورة ! ون乾坤 كامل لكل ما أدخلته النورة على حياة هذا البلد .

العشرون سنة كانت ظلاما في ظلام . ولم يكن فيها إلا الحبس والحراسات والقرب والعذيب ! ومشروعيتها كلها كانت فاشلة من السد العالي إلى القطاع العام إلى مئات المصانع ! ولم تسر في نهايتها إلا عن الجوع والخراب والتاخر وأزمات الواصلات والاسكان والتليفونات . كل مشكلة في مصر سببها العشرون سنة الماضية ، إذن فلنمسحها بجرة قلم واحدة ،

وسيعدهم إلى التقدم وحربيتهم
ومشاركتهم في صنع القرارات
التي تمس حياتهم .

والرد على القاتلين يتتجيد كل ما حدث
خلال العشرين سنة الماضية بسيط .
فالجمود ضد التطور . وضد الاستفادة
من الأخطاء . ولا يوجد مجتمع تحت أي
نظام كان يمضى عشرين سنة كاملة من
تجربة دون خطأ واحد . بل ان الجمود
ضد التوريزم ذاتها . ان التوريزم ليست
هي العنوان . إنما في الدرجة الأولى
مجاراة التطور واللحاق به .

ولناخذ الإنفتاح الاقتصادي كابرز مثل
في هذا المجال . قبل الثورة حاولت مصر
ـ الملكية ـ عيناً جذب المال الأجنبي
بشتى الوسائل ولكنها فشلت . وفي أول
الثورة حاولت مصر تشجيع القطاع الخاص
بكل الوسائل ولكنها مجز عن القيام بدور
هام في التصنيع . وحتى بعد
صدرت قوانين لتشجيع المال العربي ظلم
متوجه .

ذلك أن الظروف الموضوعية كانت
 مختلفة إلى حد كبير . كانت أوروبا ملأـ
 تics كل المال المناسخ للتنمية . ولم يكن
 هناك المال العربي بالحجم الذي نعرفه
 الان . كان بالتأكيد يمكن التنمية بلاده
 وأصحابه . الان وقد تغير الحال وصار
 العالم العربي الذي نافسنا كل هذا
 النسال لنحررنا ورفع شأنه في العالم
 سار هذا العالم العربي هو أكبر مصدر
 للثبات في العالم . فهو يمثل إلا أن
 نفتح له الأبواب . ونسن له القوانين ،
 ونشتت التسهيلات ، وقد مارت قضية
 التنمية من القضية الاولى لكن شعب من
 العالم .

ثم ان الوطن وقد تحسول من بلد
 مستنصر كل مرافقه الجوية لم يجد
 الآجانب منذ ديوان اسماويل واحتلال
 الإنجليز ، الى وطن يملك معظم مرافقه
 الجوية من قناة السويس الى المصانعات

ولنعد لنبدأ من حيث انتهت الأيام السعيدة
 أيام حكم الإنجليز والقصر والهزاب
 القديمة . وهذه هي الديمقراطية المطلوبة
 والحرية المشودة !

وكان لإبد آن يواجه هذا التيار الكاسح
 تيار آخر مضاد يقول المكس تماماً .
 وهو أن كل ماحدث خلال العشرين عاماً
 كان عملاً عظيماً ومجيداً . وأنه لا حاجة
 لتعديل أي شيء . لأن كل تعديل انحرافى
 ورجوع إلى الوراء ! . . .

ومن يختلى العناوين ، ويتأمل التحوى
 الحقيقي للجدل الدائر ، سوف يجد انه
 لا يدور على النساير كمسكرة ولا حتى
 الإحزاب كبدأ او الحرية او الديمقراطية
 كعنوان ، ولكنه جدل يدور حول هذه
 النسبة ، حول هذه الواجهة . تلك
 هي الحقيقة الصريحة ! . . .

ولا شك أن كل الاتجاهين خاطئ ،
 لأنهما يطردان إلى حدود بعيدة . وائل
 ما يبال أنها اتجاهات عاطفية ، « غير
 عقلانية » على الأطلاق . يمعنى أنها
 لا تنسع مشاكل البلد في إطارها الصحيح
 وبالنالى تتجه في محاولة حلها إلى أي
 اتجاه صحيح ! . . .

ولقد وضع الرئيس السادات
 القضية في إطارها الصحيح باقل
 وأبسط عدد من الكلمات حين قال
 أن الديمقراطية لها جانبان ،
 جانب سياسي ، وجائب اجتماعى
 .. وأنه بغيرهما مما لا تقوم
 حرية ولا تقوم ديمقراطية !
 فالديمقراطية ليست تلك الغابة
 الخالية من المقواعد والقيود التي
 يأكل القوى فيها الضعيف ، وهي
 أيضاً ليست قيوداً خانقة لافتقار
 مساواة تقتل تنافس الأفراد



**للاقلية ، التعليم للاقلية : السفر
للخارج للاقلية ، المنح للاقلية ،
السيارات الخاصة للاقلية .**

**وгин عملت الثورة من اجل
مزيد من العدالة الاجتماعية ،
لم يزد عدد السكان فقط ، بل
زادت تطلعاتهم أيضا . وهذه
ميزة للثورة ، وان كانت ميزة من
طبيعتها ان تخلق مشاكل جديدة
.. مشاكل النمو والتطور
لجمahir اوسع .**

**ماسمى في العالم كله باسم
« ثورة التعلمات الجديدة » .
شملنا حين أدخلتنا الثورة عصرا
جديدا . صار الفرد يأكل أكثر
ويبلس أكثر ويتحرك أكثر .
وصار الراغبون في افتتاح
السيارة والثلاثة أكثر وأكثر .
هل هذا تقدم أم تأخر ؟ . الانتاج
لا يليزيادة في الطلب . ولكن
هل هذا مظهر تقدم أم مظهر
افتقار . . .**

**كم فئة او الفا افتقروا وكم
مليونا زادت مواردهم وتحسن
حياتهم ؟**

**سؤال يجب ان يجاب عليه
قبل ان يقال ان مصر افتقرت
دون غيرها ! ومن غيرها ؟
دول البرتغالي التي تفحرت
فيها الثروة فجاة بلا حساب ؟
انها حالات لا قياس عليها في
العالم كله .. العربي وغير
العربي !**

الكبرى ، ومع وجود قطاع عام وطني
يضم ما يقرب من مليون مدير ورئيس وعامل
هذا الوطن صار أقدر على استيعاب
المجال الاجنبي دون الخسارة له ،
خصوصا وقد انحصر الاستعمار ،
وتوسعت العلاقات حتى بين الدول المتعددة
عساندريا وسياسيا ، كروسيا وأمريكا
واليابان وغيرها . . .
كل هذه نتائج على متغيرات لا بد
أن تأخذها في حسابها .

على ان الاتجاه الاعلى صونا والاكثر
ضجة ليس هو القائل بالتجميد ، بل
القاتل بالازداد عشرين سنة . لانها
عشرون سنة فربت كل شيء . وهذا
بحث طويل . يحتاج من كل وطني مخلص
وموضوعي الى ردود طويلة مفصلة .
ولكن . . . ما أيس نصف
هذه الدعوى بكلمات مبدئية
قائلة ، لانه ليس جواهر هذا
الحديث . . .

ان أبسط قواعد النظر
الموضوعي البريء أن تفرق بين
مشاكل « أوجنتها » الثورة
ومشاكل كان لا بد منها . بل ولو لا
الكثير من اجراءات الثورة
لتفاقمت يأكثـر مما هي عليه الان
لقد زاد عدد السكان - مثلا
- الى الضعف تماما خلال
الثورة . وحدث هذا في معظم
البلاد وأوجد بالتالي نفس
المشاكل على شكل اكثـر مضاعفة
وفي نفس الوقت لم تكن مصر
ذلك البلد الكامل في من شأنه
الأساسية قبل الثورة حتى يتفرع
لمسايرة زيادة السكان . كانت
بلدا للاقلية . المساكن الائقة



ذرة المساواة التي زادت الطلب العالمي
للسعات في عالم لم يكن يستعد لها
من قبل . أزمة اسكان في العالم كله .
أزمة سكر في أوروبا . أزمة سلع من
معظم العالم ... إلى آخره .
وهو موضوع يجب أن تتحدث فيه
ملولا ، وفي المناسبات أخرى ، لانه
قضية جوهرية فيها يواجهها الان من
مشكلات ...

•
هذا الجدل ، الذي أشرت اليه ، هو
الذي يحتاج الى حسم ... أولا وقبل
كل شيء ...

ذلك ان الغلبة الساحقة من الذين
يتخوفون من المناير ... أو من الاهتزاز
... أو من شعاع الديمقراطية ...
يتخوفون منه لانه يقتضي لهم أحياناً في
مورأ الرجوع الى الماضي ... الرجوع
الى رخاء الاقلة وحكم الاقليات ... الرجوع
الى مجتمع النصف في المائة ... وفي
رأيي ان ملايين المخوفين مخطئون ...
مخلئون لأن هذا الرجوع مستحيل... انه
ضد الزمن ... ضد تطور العالم ... ضد
نظمات الشعب .

ومكاسب الشعب في رأيي تقويم
الديمقراطية السليمة ، وليس العكس .
والديمقراطية السليمة هي التي تعطى
قوى الشعب اوزانها السليمة ، وليس
العكس .

وبحين أشار الرئيس الى انه
كان يتوقع من المناير ان لا تكرر
نفسها ، ولا تعيد القديم ، بل ان
تفكر في المشاكل الجديدة ...
التي هي مشاكل النمو والتقدم
لا مشاكل التخلف والجمود ...
كان في تقديرى يشير الى هذا
الفهم الذى ضربت بعض الامثلة
عليه ...

ولكن انظروا الى دول العالم
الثالث كله . بكل نظمها . ولا
نريد أن نهاجم اليوم دولاً نريدها
صديقة لنا . ولكن أين كان وما
يزال الاعدام بالبنادق في ظلم لا
ثورية ولا حاجة؟ ... وأين
ارتفاع مستوى المعيشة؟ ...
وأين زاد عدد المتعلمين ، وعدد المصانع ،
ومعدل الانتاج .

ان مصر - في ساحة الدول الشابهة
لظروفها - ضربت أمثلة في التقدم لم
يسبقتها إليها غيرها . بل صارت من أكثر
هذه الدول في قدرتها الصناعية ، وفي
مشروعاتها الأساسية ، وفي رصيدها
البشري الذي تصدره للعالم كله !
ان العالم العربي كله يعيش على
الخبرة المصرية اكبر مما يعيش على اي
خبرة أخرىها اي بلد آخر او اي نظام
آخر . والخبرة البشرية هي انساً مال
واستثمار ونتجة جهد وعمل وشارة
انسان فاعلة للعلم .
ولنقارن فقط بين نسبة يعانوننا التي
تعلمت في الخارج قبل الثورة ، ونسبيتها
بعدها ، وكله كان من كفادة الشعب
وأيضاً من ماله واستثماراته
... والامثلة ... لا تغدو لها

•
اما آزمات التعليم والتليفون والمواصلات
والاسكان ، فأولاً هناك السبب الذي
قلته منذ قليل وهو انسان فاعلة الرخاء
وقاددة المطالبين بهذا . وناتي أنها كلها
مشاكل عالبة لمباغعا الدول المتقدمة
منذ زمان بعيد ... لأن هناك ثورة
عالية ربما كانت هي أكبر التورات وهي
كما قلت التي سماها « يوجين بلاك »
مدير البنك الدولي سابقاً « ثورة الامال
الكبيرة » . ثورة الديمقراطية الاجتماعية



و ساعتها ، سوف لا يتقدم
بمنير الا من لديه الحلول لا
الكلمات ... والحلول الجديدة
على ضوء ما نحن فيه لا الحلول
التي انتهى او انها ... والمعارك
الجديدة التي يخوضها العالم لا
المعارك التي حسمت منذ وقت
طويل ...

و ساعتها ، قد نبدأ حقا السير
 نحو ديمقراطية حقيقة جديدة .